

دعا رئيس الوزراء إلى التدخل عيسى الكندري يطالب العزب بكف يده عن هيئة مكافحة الفساد

على مطالبة وزير العدل بالكف عن التدخل في عمل وسياسة الهيئة ذلك المرفق الحيوي الذي يدل على انتقال الكويت إلى مرحلة متقدمة في مكافحة الفساد.

ورفض الكندري توجه د.العزب لنسف عمل الهيئة وجهود مجلس ادارتها الذين حملوا على عاتقهم مكافحة الفساد وهدفوا الى رفع سجل الكويت عالميا على صعيد مؤشر مدركات الفساد والشفافية.

وحذر الكندري في ختام تصريحه من ان ختم تعديل لقانون الهيئة يجب ان يكون عن طريق بوابة مجلس الامة وهو ومن يقرر ذلك لا عن طريق فكر الوزير العزب الذي كان من المفترض ان يكون داعما رئيسا لهذه المؤسسة الفتية لكنه مع الاسف ذهب للتشكيك في عملها ومجلس ادارتها.

الوزير ضد هيئة الفساد يحمل تناقضا كبيرا ففي الوقت الذي ينتقد فيه عمل الهيئة وقانونها ويضع مجلس ادارتها بين مطرقة الاستقالة وسندان الإقالة يقوم بتقديم دتمه المالية لهذه الهيئة.

وطالب الكندري د.العزب بأن يتسع صدره لوجهات النظر التي تخالفه وتدعم عمل الهيئة والتي أطلقها رجال ساسة عبر وسائل الاعلام المختلفة لهم خبرتهم وأرائهم عندما أكدوا عدم أحقية الوزير التدخل في عمل الهيئة

وانه لا سلطة له عليهم، مطالبا د.العزب بان يكون ديموقراطيا ويقبل الرأي والرأي الآخر والا ينتقص من عمل غيره ووجهات نظرم.

وأشار إلى ان وجود الاختلاف او الخلاف بين رئيس وأعضاء مجلس الأمانة في الهيئة لا يعني سوء هذا المرفق او عدم صلاحيته او الانتقاص من أهميته، فالخلافات تحدث في كل جهات الدولة وحتى في مجلس الامة.

ولفت الى انه كان يستوجب على الوزير ان يبادر بحل هذه الخلافات من خلال الاجتماع مع مجلس الإدارة على طاولة الحوار لراب الصدع الحاصل لا ان يهددهم بالاستقالة او الإقالة، مشيرا الى ان د.العزب لا يعي انعكاسات هذا التصرف على موقع الكويت في مؤشر الشفافية العالمي.

وطالب الكندري سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك بالتدخل لمعالجة ما يحدث في الهيئة على يد الوزير د.العزب ودعمها من أجل مواصلة مسيرتها في مكافحة الفساد والعمل

انتقد نائب رئيس مجلس الامة عيسى الكندري وزير العدل ووزير الدولة لشؤون مجلس الامة د.فالح العزب على خلفيته اساءته المستمرة لهيئة مكافحة الفساد ورئيس مجلس الأمانة وأعضاء مجلس الإدارة وتهيئده لهم بالإقالة إذا لم يستقبلوا بإرادتهم فضلا عن اساءته لقانون الهيئة.

وقال الكندري في تصريح صحافي ان ما يقوم به الوزير العزب يعتبر تدخلا صارخا في عمل الهيئة التي طالما حلم بها وتمناها الكويتيون بهدف الحد من الفساد الحاصل في اروقة الدولة، مؤكدا ان تدخل العزب بهذه الصورة غير صحيح وغير سليم.

وطالب الكندري الوزير بكف يده عن هيئة مكافحة الفساد، مضيفا أنه إذا كان القانون قد اجاز للوزير الاشراف على هذا المرفق فليس معنى ذلك ان يسيء الى مجلس ادارة الهيئة الذي يضم نخبة من المستشارين الذين يشار اليهم بالبنان.

وأوضح ان هيئة الفساد من المؤسسات العالمية التي تدل على تطور الكويت في مكافحة الفساد ويأتي مرسوم إنشائها بعد توقيع الكويت على اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة من الامم المتحدة، مستنكرا قيام الوزير بحاربة الهيئة ومن يعمل بها بطريقة غير قانونية.

ولفت الى انه في حال تمت الاستجابة للوزير فسيجعل الكويت في آخر ركب العالم فيما يتعلق في مدركات ومؤشرات الفساد، معتبرا ان عمل



مرزوق الخليفة وصالح عاشور وخلف ميثير وعبد الوهاب البلبطين خلال اجتماع اللجنة المالية

وأوضح ان اللجنة ستبحث في اجتماعها الأسبوع المقبل اقتراحا بقانون لمنح العسكريين الأفراد وضباط الصف الكويتيين معاشات استثنائية ومكافآت تقاعد أسوة بالمكافآت والمعاشات التي تمتع بها الضباط في قانون إحالتهم إلى التقاعد.

ستدعو ممثلي التأمينات الاجتماعية لحضور اجتماعها الأسبوع المقبل للنظر في اقتراح بقانون لمساواة العسكريين البدون الذين شاركوا في حرب التحرير مع نظرائهم المشاركين في حربي 1967 و1973 في المعاشات والمكافآت التقاعدية.

من دون رغبته، وأحقيتهم في الاستمرار إلى سن الـ65 عاماً. وبين ان اللجنة راجعت 10 اقتراحات برغبة مقدمة من عدد من النواب ووافقت عليها جميعا واحالتها الي الحكومة، كما راجعت اللجنة جدول اعمالها. وأشار الى ان اللجنة

تدرس أثر الطعن في دستورية الهيئة «التشريعية» تطلب آراء الجهات المعنية في تعديلات «مكافحة الفساد»



د.فالح العزب ود.عبدالكريم الكندري ومحمد الدلال ومبارك الحجرف اثناء اجتماع اللجنة التشريعية

ناقشت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية امس مقترحات بتعديل قانون إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، واقتراحات بقانون في شأن تعارض المصالح والشفافية والإفصاح، وأجلت النظر في طلبات رفع الحصانة إلى الاجتماع المقبل.

وقال رئيس اللجنة النائب محمد الدلال إن اللجنة ستكثف اجتماعاتها خلال الفترة المقبلة لإنجاز هذه الاقتراحات وبدأنا بالاستماع لوجهات نظر رئيس هيئة مكافحة الفساد ووزير العدل في التعديلات المقدمة على قانون الهيئة، وأشار إلى أن وزير العدل أوضح أن تبعية الهيئة ليست للنسابة وإنما فقط الهيئة تحيل البلاغات للنسابة، وأن اللجنة طلبت من كل الجهات تقديم مذكرات مكتوبة بآرائهم.

ولفت الدلال إلى ان اللجنة بصدد دراسة أثر الطعن المقدم أمام المحكمة الدستورية بشأن الهيئة، أملا الانتهاء من الموضوع خلال الفترة المحددة من المجلس في 7 أبريل.

وأكد الدلال حرص اللجنة على تحري آراء مؤسسات المجتمع المدني في التعديلات المقدمة على قانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد.



عيسى الكندري

معالي المواطنين

مع علي العلياني

الكلمة لك

ابتداءً من الغد

الثلاثاء - الأربعاء

8 مساءً بتوقيت الكويت

mbc.net/me3ali

#معالي_المواطن